الجمهـورية الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التـــعليم العالـي و البحث العلمي

جامـعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قســم علوم مالية ومحاسبة

الافصاح المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية طبقا للنظام المحاسبي المالي

مذكـرة مكملة لنيل شهـــادة الماســتر في علوم مالية ومحاسبة– تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعـداد الطالب:

- بوشنتوف محمد سعيد

تحــت اشراف: أ.مبسوط هوارية

لجنة التقييم:

بوغازي اسماعيل	أستاذ مساعد أ	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
فادية حبشي	استاذة مساعدة ب	جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

السنـة الجـامعيـة: 2022/2021

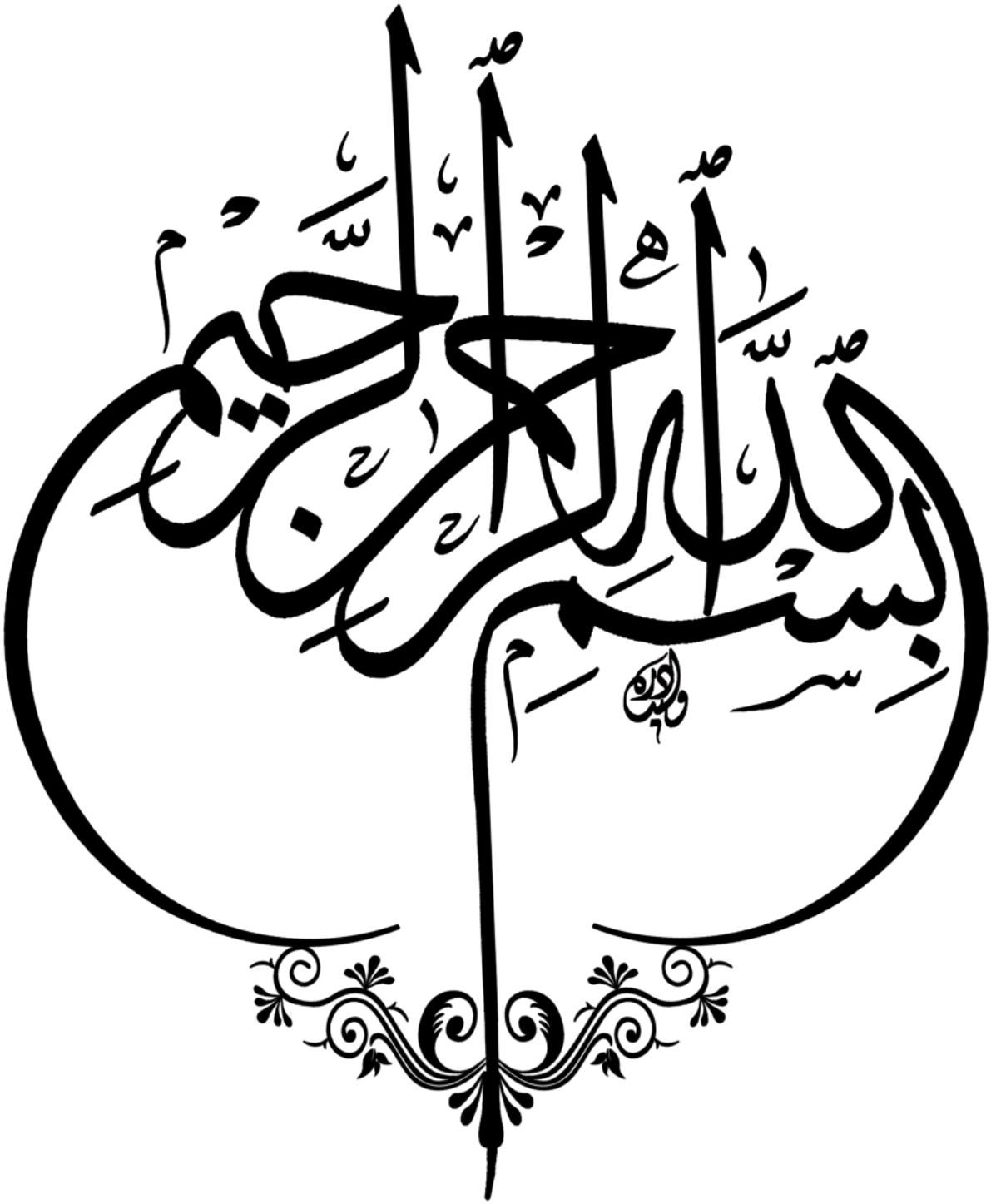
بسم الله الرحمن الرحيم

التشـــكر و العرفـــان

الحمد لله الدي تواضع للعظمته كل شيء

الحمد لله الدي خضع للملكه كل شيء

الحمد لله الدي دل لعزته كل شيء

و اللهم صلي على سيدنا و حبيبنا محمد في الاولين و الاخرين و الى يوم الدين و بعد

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من الاستاد المشرف الدي كان له الفضل في انجاز المدكرة

و الى كل من ساعدني في انجاز هدا العمل و بالأخص زوجتي امينة

و كل من ساعدني من موضفي صندوق الضمان الاجتماعي للغير الاجراء

اهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

اما بعد اتقدم بهدا العمل المتواضع الى

نبع الحنان امي و الى رفد العطاء و الكرم ابي حفظهما الله و قدرني على برهما

و الى زوجتي و شريكة حياتي التي ساعدتني كتيرا و كان لها فضل كبير

و الى اخوتي خليل و رتيبة الدي حبهم يجري في عروقي

و الى رمز البراءة انيا

و الى روح المرحومة فاطمة ايناس

والى جميع الاحباب و الاصدقاء

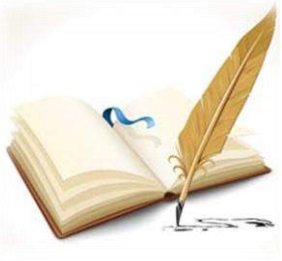

بوشنتوف محمد سعيد

الفهـــــــرس العـــــام

محتوى	الصفحة
شكر و العرفان	I
اهداء	II
قائمة المصطلحات	V
ملخص	VI
مقدمة	د-ا
الفصل الاول	01-18
المبحث الاول الافصاح المحاسبي وفقا للنظام محاسبي	01
المطلب الاول نظام محاسبي المالي	01-03
المطلب الثاني الافصاح المحاسبي	04-10
المطلب الثالث معلومة محاسبية للافصاح محاسبي	11
المبحث الثاني الدراسات السابقة	12
المطلب الاول دراسة عن نظام محاسبي المالي	12-13
المطلب الثاني دراسة عن الافصاح محاسبي	14-16
المطلب الثالث تعليق على دراسات	17-18
الفصل الثاني جانب التطبيقي	19
المبحث الاول نشاة صندوق ضمان الاجتماعي للغير الاجراء	19
المطلب الاول اللمحة تاريخية عن صندوق ضمان الاجتماعي للغير الاجراء	20
المطلب الثاني بطاقة تقنية عن صندوق ضمان الاجتماعي للغير الاجراء	21
المطلب الثالث هيكل تنظيمي للصندوق الضمان الاجتماعي للغير الاجراء	21-22
المبحث الثاني	23
المطلب الاول	23-26
المطلب الثاني	27-34

المطلب الثالث	35
الخاتمة	37-39
قائمة المراجع	41

قـــــائمـــــة المصطلحات

المصطلحات	الاختصار
International accounting standards	IAS
International financial reporting standards	IFRS
Financial accounting standards board	FASB
International accounting standards	IASB
Systéme comptable financier	SCF
Conseil nayional de la comptabilité	CNC
Système comptable financier	PCN
International standards organisation	ISO

الـمـلـخص

يهدف هدا البحث الى دراسة اتر الافصاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية من خلال تبني المعايير الدولية للأعداد تقارير المالية, فبموجب هده المعايير تلتزم المؤسسة بتقديم معلومات محاسبية تتميز بالملائمة و الموثوقية و غيرها من الخصائص النوعية بغية انتاج مخرجات ذات جودة و هو امر مطلوب من قبل المستثمرين و غيرهم من الاطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة و لقد جاءت الدراسة تطبيقية للإبراز اتر تطبيق الافصاح المحاسبي من خلال قوائمها المالية

الكلمات المفتاحية الافصاح المحاسبي ,جودة المعلومة المحاسبية النظام محاسبي المالي

THE ABSTRACT

The aim of this study is to discuss the impact of the accounting to the quality of the accounting information in a reference to the international financial reporting standards (IAS/IFRS) according to such standards the institutions are binding to provide an accounting information that must be characterized by relevance reliability as well as many qualitative characteristic in order to produce an outputs of a high quality which is most recommended by investor and other related-party ,the practical study attempts to identify the impact of applying the financial accounting

The keywords accounting disclosure ,the quality of the accounting information, the financial accounting system

مقـــــــدمـــــة

انعكست محصلة التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بفعل تنامي ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات الحديثة على أداء المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت تعرف المعاملات الدولية مفهوما وقواعد جديدة جعلت انتقال الموارد الاقتصادية من دولة إلى أخرى يتم على نحو يسير وبكفاءة وسرعة عالية، ذلك ما كان له الأثر البالغ على توسيع نشاط المؤسسات وتخطي معاملاتها حدود الدولة الواحدة، وأمام هذا الواقع الجديد ازداد الطلب على المعلومات المعبرة عن حصيلة تلك النشاطات على المستوى المحلي والدولي من أجل ترشيد القرارات من طرف مستخدمي هذه المعلومات الذين يشكلون مجموعات مختلفة وينتمون إلى بيئات غير متجانسة.

وبصفة المحاسبة أهم مصدر لتوفير تلك المعلومات كان لابد أن تتطور لتواجه العوائق التي عرفتها الممارسة المحاسبية خاصة في الشركات المتعددة الجنسيات، وقد أكدت معظم الدراسات والبحوث في مجال المحاسبة الدولية على وجود اختلافات أساسية بين النظم المحاسبية في مختلف أنحاء العالم، وبسبب تلك الاختلافات يؤدي انتقال المعلومة المحاسبية خارج البيئة التي أعدت فيها إلى تغير أو نقصان في مضمونها الإفصاحي والإخلال بدورها في ترشيد قرار المستخدم، الأمر الذي ابرز ضرورة الاهتمام بمراجعة أهداف المحاسبة الدولية وإطارها الفكري من أجل التصدي لمختلف العوائق التي تواجه مهنة المحاسبة، حيث ظهرت هيئات محاسبة دولية مختصة لتطوير الممارسة المحاسبية وقامت بإصدار معايير محاسبية لقيت انتشار واسعا، تهدف إلى إعداد قوائم مالية ذات جودة تلبي احتياجات المستخدمين وتوفر المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تبني المؤسسات للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS، والتي تتضمن معايير تخص الاعتراف وأخرى تخض المعايير المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وقد شكلت هذه الأخيرة الحيز الأوسع نظرا لأهميتها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، حتى إن تلك المتعلقة بالاعتراف تخدم و تأكد على معايير الإفصاح المحاسبي. باعتبار الجزائر بلد يسعى للانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار الشراكة والاستثمار الأجنبي قامت حديثا بالانتقال من المخطط الوطني المحاسبي نظرا لدوره المحدود إلى النظام المحاسبي المالي المستند إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من اجل توحيد المحاسبة المالية مع نظيرتها الدولية وكذلك تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والحرص على توفر الجودة في المعلومة المحاسبية لاتخاذ قرارات رشيدة.

1-الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية في نظام محاسبي المالي؟

وبناء على هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي؟
- ما هي الخصائص النوعية التي تحقق جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية؟
- ما هو دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؟
- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة؟

2-الفرضيات:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة تم صياغة جملة من الفرضيات التي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال هذه الدراسة وتتمثل في:

- للإفصاح المحاسبي دور في تحقيق خاصية الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية.
- كفاءة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية و اثره في صناعة القرار

مؤسسة التي تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي الذي الرفع في جودة المعلومة المحاسبية.

3-أهمية الدراسة:

ويمكن تجسيد أهمية الدراسة في:

- الحصول على معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة.
- إعداد قوائم مالية ذات الغرض العام تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات.
- تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية من خلال نظام المحاسبي المالي.

4-أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإحاطة بالجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية.
- توضيح أثر تبني معايير الإفصاح على تحقيق معلومة محاسبية ذات جودة عالية.
- إبراز واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المؤسسة محل الدراسة ومدى التزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي.

5-أسباب اختيار الموضوع:

إن واقع ومبررات اختيار الموضوع تعود إلى:

- الميول الشخصية للموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصصنا.
- أهمية الموضوع في حد ذاته، يتمثل في الإفصاح المحاسبي أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية ذات صلة سواء من الدول المتقدمة أو المتخلفة.
- ارتباط الموضوع بالتطبيق الحديث للنظام المحاسبي المالي في الجزائر تماشيا مع تطور المحاسبة الدولية.
- إثراء الدراسة حول الموضوع وتوسيع المعارف في مجال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- التوجه العالمي نحو تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

6-حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بأثر تطبيق المعايير المتعلقة بالإفصاح في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية.

الحدود الزمنية: ابتداء من تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي في 2010 حتى سنة 2015، حيث تم تخصيص فترة التربص من 1أفريل إلى 9 ماي 2015 لدراسة إفصاح المؤسسة محل الدراسة خلال سنة 2013-2014؛

7-منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المدروسة وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج محددة وهو الأنسب لموضوع الدراسة، ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري للموضوع على الواقع من خلال دراسة حالة.

8-أدوات البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على المعلومات اللازمة من خلال:

المصادر المتمثلة في الكتب، المقالات العلمية، الملتقيات العلمية، مذكرات التخرج بالإضافة إلى بعض القوانين ومقابلات شخصية.

9-هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث جاء الفصل الأول بعنوان الإطار الأساسي للإفصاح أدرجنا فيه مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإفصاح إضافة إلى الجهات المسؤولة عن إصدارها ومضمون أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، ثم عرضنا في الفصل ا نظرة عامة حول نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومة المحاسبية وبعدها أبرزنا دور معايير الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أما الفصل التطبيقي فقد جاء فيه مضمون مختصر للنظام المحاسبي المالي المتعلق بالإفصاح مع توضيح أثر الالتزام به في تحقيق جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية لمؤسسة.

الفصـــــل الأول

المبحـــــــث الأول: الافصاح المحاسبي وفق للنظام محاسبي المالي جديد

- **المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي[1]**

1.تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرف القانون رقم 107 -11 في المادة 1 النظام المحاسبي المالي كالاتي -المحاسبة المالية نظام التنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة من الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته (اداءه) ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية من هذا التعريف استخلص خصائص المحاسبة المالية التالية:

- ❖ نظام التنظيم المعلومة المالية.
- ❖ كشوف تعكس بصدق الوضعية المالية.
- ❖ معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- ❖ تصنيف وتقويم وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية).
- ❖ قياس أداء الشركة من خلال جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخلة.
- ❖ قياس وضعية الخزينة (جدول التدفق النقدي) أو قدرة الشركة على توليد النقدية وما يماثلها.
- ❖ يتم إعدادها (الكشوف المالية) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية . مبدأ الدورية).

وبالتالي فالنظام المحاسب المالي عبارة عن مجموعة من المبادئ والاتفاقيات والقواعد المستديمة من معايير المعلومات المالية إلى مستخدميها، لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة ومركزها العالي والتغير فيهما والحكم على الإدارة ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها، مما يسمح بإتخاذ قرارات صحيحة وإجراء المقارنات.

المحاسبة الدولية، والتي تسمح بمعالجة المعلومات من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة (مدخلات النظام المحاسبي)، لتحديد القيم الاقتصادية لبنود القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي)، ودللك بهدف إيصال هذا النظام يسمح بالمساعدة على تنظيم العمل المحاسبي وتوجيه وظيفتي التعليم والتوصيل من أجل تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما يسمح بمراعاة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، من خلال مراكية الممارسة المحاسبية لها، مما يمكن المحاسبة من التعبير بصدق عن مختلف جوانب النشاما الاقتصادي ومختلف الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، إضافة لما سبق فإنه على المستويين النظري والتطبيقي، من خلال التكيف مع الإطار المفاهيمي المجلس معايير المحاسبة الدولية وتحقيق التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عنها وقد سمح بإدخال تغيرات مهمة على مستوى المفاهيم والتصورات وقواعد التقويم والادراج وأيضا طبيعة ومحتوى القوائم المالية، وتتمثل هذه التغيرات في النقاط الأتية:

[1] عبد الغنى دادن ،عبد الوهاب دادن ،المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32و39 صنف 1 و5

- ❖ تبني الحل الدولي بتكييف الممارسات المحاسبية الجزائرية بالممارسات الدولية، مما يسمح للمحاسبة بالاعتماد على إطار تصوري ومبادئ محاسبية أكثر السجاما مع التطورات الاقتصادية وإنتاج معلومة مالية مفصلة.
- ❖ تحديد المبادئ والقواعد التي تسمح بتوجيه الممارسة المحاسبية وخاصة تسجيل الأحداث الاقتصادية، تقييمها واعداد القوائم المالية، مما يحد من مخاطر التلاعب المتعمد وغير المتعمد ويسهل عملية تدقيق الحسابات.
- ❖ مراعاة احتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، الذين يبحثون عن معلومات مالية منسجمة واضحة تسمح حول المؤسسات تسمح لهم بالمقارنة واتخاد القرارات.
- ❖ بإمكان المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي يرتكز على محاسبة مالية مبسطة (محاسبة الخزينةV)

ويتبع هذه التغيرات من دور المحاسبة الذي يجب أن يرتكز على الحقيقة الاقتصادية للأحداث أكثر من تركيز على شكلها القانوني، وهذا ما يسمح للممارسة المحاسبية في الجزائر بالتخلص نوعا ما من القيود القانونية والضريبية التي تحد من تحقيق الصورة الصادقة وتوفير المعلومة المالية الملائمة والقابلة للمقارنة.

2. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تم تحديد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في القانون رقم 07 -11، فوفقا المادة 2 منه فإن النظام المحاسبي المالي ينطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويتسنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، أما المادة 4 من نفس القانون فقد حددت الأشخاص الملزمين بمسك محاسبة مالية وهم:

- ❖ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجارية.
- ❖ التعاونيات.
- ❖ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- ❖ وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب أحن قانوني أو التعليمي وأما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، فيمكنها وفقا للمادة 5 من نفس القانون مسك محاسبة مالية مبسطة.[1]

[1] عبد الغنى دادن ،عبد الوهاب دادن ،المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32و39 صنف 1 و5 ا

اهداف النظام المحاسبي المالي:

ان النظام المحاسبي المالي يضم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيت تظهر بشكل واضح في النقاط التالية:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية والمالية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المالية المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها، وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

أهمية النظام المحاسبي المالي[1]:

تكمن أهمية النظام المحاسبي فيما يلي:

- توضيح المبادئ والقواعد المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات والغش المحاسبي.
- يستجيب لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية والمستقبلية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس الاتحاد القراره وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- تقارب النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

[1] عبد الغنى دادن ،عبد الوهاب دادن ،المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32و39 صنف 1 و5

- المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي[1]

1.تعريف الافصاح المحاسبي:

عند تقديم تعريف الافصاح المحاسبي لا بد من التمييز بين المستخدمين أي وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة المؤسسة حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة مما يسهل الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب ووجود المستخدمين الخارجين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يرتبط بضرورة إعداد قوائم المالية.

هنالك العديد من الكتاب الذين تطرقوا إلى تعريف الإفصاح المحاسبي تجد من بينهم:

– عباس مهدي الشيرازي " الإصباح يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة من الوحدة المحاسبية".

– وصفي عبد الفتاح أبو المكارم "إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصورا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض كمية أو وصفية فعلية أو تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرار".

– محمد المبروك أبو زيد " الإفصاح هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بها وهذا يعين أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الراعي دون ليس أو تضليل".

– رضوان حلوة حنان " الإفصاح هو تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجين في أن واحد.

من جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن الإفصاح المناسب لدى مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق بما يلي " إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توف عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) ويقصد هنا بعنصر الإفصاح هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وكذلك بالملاحظات المرفقة بها وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم."

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

من خلال ما تم تقديمه من مفاهيم نستنتج ما يلي:

- جميع المفاهيم ركزت على ضرورة توصيل المعلومات إلى مستخدميها.

- جميع المفاهيم ركزت على أن يكون لهذه المعلومات تأثير على قرار مستخدميها.

اختلفت المفاهيم في تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فنجد في المفهوم الأول والثاني والثالث أن الإفصاح يشمل كل المعلومات أما المفهوم الرابع فيشترط إظهار كل ما هو ضروري أما المفهوم الخامس فلم يحدد كمية المعلومات الناصح عنها.

في المفاهيم الأربعة الأولى لم يتم فيها تحديد طبيعة مستخدمي المعلومات بينما في المفهوم الخامس فقد تم حصر المستخدمين في مستخدمين داخليين (إدارة المؤسسة) ومستخدمين خارجيين (المستثمرين، المحللون الماليون، الجهات الحكومية) هذا الحصر مهم نظرا لاختلاف حاجة المستخدمين ومستوى قدراتهم على تفسير المعلومات.

أتفق مع تعريف أبو المكارم لأنه ركز على المعلومات بمختلف أشكالها (كمية أو نوعية محاسبية أو غير محاسبية، تاريخية أو مستقبلية) والتي تهم جميع مستخدميها. تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف كبير بين العرض والإفصاح فالعرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل الذي يتم به تنظيم إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاط المؤسسة ومركزها المالي في القوائم المالية بما يسهل مهمة مستخدمي هذه القوائم عند تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات العديدة المتعلقة بها أما الإفصاح فهو إرفاق إيضاحات تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم وذلك بهدف ألا تكون لقوائم المالية للمؤسسة مضللة.

أنواع الإفصاح المحاسبي:

هناك أنواع مختلفة للإفصاح المحاسبي يمكن تصنيفها حسب عدة معايير منها:

❖ معيار الإلزام: يصنف الإفصاح المحاسبي حسب هذا المعيار إلى نوعين من الإفصاح هما:

- الإفصاح القانوني(الإجباري): هو ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى ما تقضي به بعض التشريعات والقوانين لتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة ويشمل هذا النوع من الإفصاح ما يلي:
  - السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب اختيارها وكذا الدوافع الاقتصادية لتغييرها مثل تعديل العمر الإنتاجي للأصول، ظهور معلومات إضافية عن بعض تقديرات المخصصات اكتشاف الأخطاء السنوات السابقة.[1]

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة أو حالة الاندماج أو التقسيم إلى عدة شركات مما يتطلب الإفصاح عنه عند إعداد القوائم المالية لتحقيق القابلية للمقارنة.
- المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة في ملاحق القوائم المالية.
- الارتباطات العالية بعقود مستقبلية بشرح طبيعة الارتباط وشروطه وتأثيره المالي.

– الأحداث اللاحقة والتي لها تأثير مالي على المركز المالي للمؤسسة والتي تحدث بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ عرضها.

فالإفصاح الإجباري تلتزم به المؤسسات بناءا على متطلبات تشريعية لتحكم عملية إعداد القوائم المالية من حيث محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بالإضافة إلى ملائمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات ويهدف إلى تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاد قرارات الرشيدة

- الإفصاح الاختياري(الإضافي): يرفع هذا النوع درجة الإفصاح المحاسبي إلى درجة الإفصاح الشامل بهدف تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة من حيث شفافية ومصداقية قوائمها المالية بتقديم أكبر قدر من المعلومات الإضافية لا تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية حيث لا يلجا المستخدمون للقوائم المالية إلى مصادر غير مصادر المؤسسة والتي قد تكون مضللة في اتخاذ القرارات السليمة ومن المعلومات التي يتم تقديمها ضمن الإفصاح الاختياري
  - التنبؤات المالية المستقبلية.
  - خطط الإنفاق الاستثماري .
  - ربحية السهم.
  - خطط الإدارة بشأن توزيع.
  - الأرباح وتقديم الكشوف المالية.

كما يتميز الإفصاح الاختياري بأنه يوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسستهم أكثر من غيرهم من الخارج. " ويتميز أيضا بأنه يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمؤسسة عن كافة المعلومات المطلوبة للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني ويعاب على هذا النوع أن المؤسسات لا يمكن أن تفصح ذاتيا ومن غير إلزام عن كل المعلومات واللازمة للمستثمرين كما انه في ظل السوق التنافسي قد تفحص تلك المؤسسات عن معلومات مضللة ومن ثم يكون سوق غير كفيل بتحقيق الإفصاح الاختياري الكافي"[1].

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

معيار حدود الإفصاح أطلقت على الإفصاح عدة تسميات ورغم اختلاف الأنواع المحددة للإفصاح حسب هذا المعيار إلا أنها لا تتعارض مع بعضها البعض وإنما هي صفات يتصف بها الإفصاح المحاسبي ويظهر ذلك في حدود ثلاث مستويات من الإفصاح هي كما يلي:

-الإفصاح الكامل (الشامل): لا يعني الإفصاح التفصيلي وإنما الإفصاح بالقدر الملائم والشامل عن المعلومات التي تغطي أكبر قدر من احتياجات مستخدمي الكشوف العالية وهذا لا يعني الإفصاح عن جميع الأمور.

إن المعلومات سلعة اقتصادية ينبغي أن تكون تكلفة إنتاجها وتوصيلها اقل من المنفعة المتوقعة حتى وإن كان إنتاج وتوصيل المعلومة قليلة التكلفة فان كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب.

يتطلب الإفصاح الكامل إظهار الأحداث الجوهرية والآثار الناجمة عنها التي تؤثر على فهم وتفسير ما جاء من معلومات في الكشوف المالية.

ففي حالة الإفصاح الكامل لا بد أن يكون تقديم المعلومات شامل ومعبر عن كل الأحداث والعمليات الاقتصادية المتعلقة بها أي أن تتوفر جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم كما انه لا يقتصر على حقائق متعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

وقد عرف الإفصاح الشامل كالتالي: الإفصاح الشامل هو توصيل إلى مستخدمي القوائم المالية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي كذلك يعني أن القوائم المالية الصادرة والملاحظات الملحقة بها يجب أن تضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية

-الإفصاح المحدود(الكافي): يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وفق مقتضيات المعايير المحاسبية بما يساعد على اتخاذ القرارات ومفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار بالإضافة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد ويعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية في مضللة أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

- الإفصاح العادل: يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية فالقوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر أي عدم حذف أي معلومة ذات منفعة[1].

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة مستخدمي القوائم المالية الخارجية متماثلة ومتساوية يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت أي أن الإفصاح العادل يتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

-معيار مستوى الإفصاح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية الصادرة وضمن هذا السياق يمكن تحديد مستويين من مستويات الإفصاح هما:

- المستوى المثالي للإفصاح: هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية وذلك لعدة أسباب أهمها على حسب sterlingأهمها التعاون الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي والتي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها والتي تحكم أساليب جمع وقياس مخرجات هذه النظم
- المستوى المتاح أو الممكن للإفصاح: وهو الإفصاح الملائم والشامل يتم به إعلام مستخدمي القوائم المالية بكافة الحقائق الضرورية لتفسير القوائم المالية على نحو ملائم وقد يتم إما في القوائم المالية نفسها أو بالملاحظات المرفقة بها وكقاعدة عامة يجب الإفصاح عن أية حقائق يمكن أن يعتبرها المستخدم ضرورية التوصل إلى تفسير ملائم القوائم المالية والإفصاح السلا لم هو الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بل الأهم أن تكون ذات قيمة و منفعة .
- معيار الحماية في الإفصاح: من مفهوم هذا المعيار يظهر انه يرتبط بحماية مصالح مستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية خاصة الفئة التي تكون مصادرها محدودة في الحصول على المعلومات المطلوبة ويتدرج في هذا المعيار ما يلي:
  - الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ قرارات من الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وتلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شانه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى[1].

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

- الإفصاح الوقائي(التقليدي): الهدف الأساسي من هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي الذي تكون قدرته محدودة في فهم واستخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها ويلاحظ أن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفحصان عن المطلوبة لجعلها غير مظللة للمستثمرين الخارجيين فالإفصاح الوقائي هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين من هذه المعلومات وبالأخص المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام هذه المعلومات.

وبشكل عام يركز كل نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي على جانب أو محتوى أو أسلوب معين للتوضيح والتفسير، لكن الهدف المشترك هو تقديم قوائم مفهومة وذات دلالة تم الإفصاح فيها عن معلومات ذات منفعة تفوق تكلفة الإفصاح عنها وتكون في الوقت المناسب ودون تحيز ما هو غير هام أو غير ملائم من القوائم المالية.

أهمية الإفصاح المحاسبي:

إن الإفصاح بحد ذاته ليس علية تهدف الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها ميل هي وسيلة لنشر وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاقتصادية وإيصالها إلى الجهات المستفيدة المختلفة في الوقت المحدد لذلك قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها فقد تكون حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي للمؤسسات الاقتصادية، أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعدهم على القيام بواجباتهم على أفضل وجه، عن طريق توظيف هذه المعلومات لرفع المستوى الإنتاجي وبالتالي تسعى إلى تحقيق الربحية المخطط لها وفق البرامج المنهجية التي تسري عليها المؤسسة الاقتصادية أو قد تساعدها على تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة لعملية الإفصاح .

تبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات لتضيف مصداقية إلى عمل المؤسسة الاقتصادية المعنية، ولهذا يعتبر الإفصاح عن الجوانب السلبية لنشاطاتها معيارا لمصداقيتها في تقديم البيانات والمعلومات للمستفيدين من هذه المعلومات وبالعكس عند عدم الإفصاح الكامل والشفاف عن تلك المعلومات والبيانات فمن السهولة في كثير من الأحيان اللجوء إلى مصادر ثانوية للتأكد من مصداقيتها. وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي أيضا عندما تقوم المؤسسة الاقتصادية بإيصال كل ما يتعلق بالمستفيد والمستثمر بشكل خاص من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات ماضية.

وفي الأخير للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة نذكرها في النقاط التالية [1]:

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

- توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات .
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال.
- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي تركز عليها مستقبل المؤسسة واستمرارها في صورة قوائم مالية.
- يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم مالية.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى صلاح الإدارة.
- تقدم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

أهداف الإفصاح:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من اجل:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.
- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشاة مقابل الديون. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

إن القدرة على قراءة التقارير المالية يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، أو عدم قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. عموما جرى العرف على أن يقوم الإفصاح على المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستفيد منها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها[1].

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 74 ص 3

المطلب الثالث: المعلومة المحاسبية للإفصاح المحاسبي

1. طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن القدرة على قراءة التقارير المالية يتطلب قدرا كبيرا من المهارة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، أو عدم قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية ولذا يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية ترتكز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة. عموما جرى العرف على أن يقوم الإفصاح على المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستفيد منها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها[1].

وهناك ثلاث طرق للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وهي:

- **إظهار المعلومة داخل نطاق القوائم المالية:** معلومة بين قوسين تنص على طريقة التي اتبعت ومن المعروف ان كل طريقة تؤثر على نتيجة العمليات ربحا او خسارة و تؤثر على المركز المالي .
- **إظهار المعلومة في شكل ملاحظة:** في هده الملاحظة تجد تفصيلا للتكلفة بضاعة و طريقة تقييم المخزون مما يفيد في اتخاذ القرارات.
- **إظهار معلومات إضافية**. هده المعلومات لا يتم اعدادها وفق للمبادىء المحاسبية المعترف عليها و لكن قد تكون ذات منفعة للمتخدي القرارات .[2]

[1] الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائرً ، جامعة ورقلة 2011ص**368**

[2] مذكرة تخرج شهادة ماستر ،اثر الافصاح المحاسبي ،2015-2016

المبـــــــــحث الثاني :دراسات سابقة

- **المطلب الأول: دراسات سابقة عن النظام المحاسبي المالي**

1.دراسة" Ferdy VAN BEEST & al "سنة 2009 بعنوان جودة التقارير المالية: قياس الخصائص النوعية:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة القوائم المالية ،من خلال دراسة الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن للمعايير أن تؤثر على قرار قائدة المعلومات في إعداد القوائم المالية". للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحثون على أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية استنادا إلى الخصائص النوعية التي تطرق إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية(LASB) تم في دراسة تطبيقية الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بسنة 2007 2008 2009 ل 231 مؤسسة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة والبورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ووفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) .

لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤال مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الوقتية) وتوصل الباحثون إلى أنه هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية السابقة الذكر مع وجود بعض القيود المتعلقة بالصدق والثبات، كما توصل البحث إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير(IFRS) أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق (US GAAP)هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوائم المالية المعدة وفق US GAAP)) أكثر تمثيل للواقع (العرض العادل) من القوائم المالية المعدة وفق(IFRS).

وفي الأخير قدم الباحثون جدول يلخص نماذج قياس جودة القوائم المالية (نماذج الاستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية).

2. دراسة Vera PALEA سنة 2013 بعنوان "معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وجودة قوائم المالية: دروس من تجربة أوروبية.

ناقشت هذه الدراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في أوروبا على جودة القوائم المالية، حيث بينت الدراسة أن اللائحة الأوربية 1606/2002 حددت هدفا فعالا يتمثل في تحسين نوعية التقارير المالية؛ وأن الهدف الأساسي من اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)في الاتحاد الأوروبي هو ضمان مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والتي تؤدي بدورها إلى فعالية وكفاءة السوق المالي.

اعتمدت هذه الدراسة على استعراض الدراسات التجريبية التي بينت أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة القوائم المالية. وتوصل الباحث إلى أنه يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية (القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، كما أشار الباحث إلى وجود طرق أخرى

يمكن من خلالها قياس موثوقية جودة القوائم المالية من بينها جودة المحاسبة التي تركز على إدارة الأرباح أو طريقة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

3.دراسة Panagiotis E.DIMITROPOULOS & al سنة 2013 بعنوان أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المحاسبة: أدلة على التجربة اليونانية.

بحثت هذه الدراسة في أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية في اليونان وذلك من خلال الإجابة على التساؤلين الرئيسيين التاليين: أولا: "ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سيخفف من سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات اليونانية"؛ ثانيا: "ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سيؤثر على أهمية المعلومات المحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية)". وللإجابة على التساؤلين السابقين تم الاعتماد على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة أثينا لمدة ثماني سنوات (من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008). توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ساهم على نحو فعال في تقليل ممارسات إدارة الأرباح، الحد من التباين في المعلومات، توفير معلومات جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات مع زيادة أهمية الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب. بالإضافة إلى زيادة أهمية الأرقام المحاسبية المدرجة في القوائم المالية والتي تم الإفصاح عنها.

4.دراسة Edilson PAULO & alسنة 2013 بعنوان أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات

انطلقت هذه الدراسة من عدة عوامل يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية (خصائص المؤسسة، الممارسات والإجراءات المتبعة في إعداد البيانات المالية، نظام الحكم، سوق رأس المال، التنظيم...) وتحديدا ركزت على عامل مدى تأثير معايير المحاسبة على نوعية الأرقام التي تم الإفصاح عنها وذلك نظرا إلى أن المحاسبة الدولية ذات جودة أعلى. تناول البحث التساؤل الرئيسي التالي: "ما هي آثار اعتماد IFRSعلى جودة المعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من طرف المؤسسات البرازيلية والأوربية؟". وبناء على ما سبق، فإن الدراسة هدفت إلى تحليل أثر اعتماد IFRSعلى جودة الأرباح المعلنة من قبل المؤسسات العامة البرازيلية والأوروبية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2011.

وأظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل اعتماد IFRSويرجع سبب ذلك إلى الأزمات المالية التي حدثت بعد سنة 2005، بالإضافة إلى أنه توجد عوامل أخرى تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية كالشفافية، البيئة الاقتصادية للمؤسسة، مصادر رأس المال الرئيسية، كفاءة سوق رأس المال.

- **المطلب الثاني: دراسات سابقة عن الإفصاح المحاسبي**

1.دراسة **Nidal Omar Zalloum & al** سنة 2013 بعنوان "درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات المساهمة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان".

تناولت مدى امتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي المقترح وكذلك مدى تأثير محاسبة التحفظ. وكمرحلة أولى قام الباحثون بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة يتضمن 105 بند مقسمة على النحو الآتي:

- مؤشر الإفصاح عن الميزانية (45 بند).
- مؤشر الإفصاح عن بيان الدخل الشامل (30 بند).
- مؤشر الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية (7بنود).
- مؤشر الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية (7 بنود).
- مؤشر الإفصاح عن ملحقات القوائم المالية (16 بند).

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها اهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي حيث قدرت نسبة امتثالها لمعايير الإفصاح **92.85%**، إلا أنه لا يوجد ام تثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق المؤشر التي تم اقتراحه. ويرى الباحث أن أحد التفسيرات المحتملة لعدم وجود الامتثال الكامل إلى التغير المستمر والسريع في التشريعات التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة، والتي ينبغي تواجدها في القوائم المالية لمساعدة مختلف المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

2.دراسة أجريت من طرف (**Charles J.P. Chen & Bikki Jaggi**) تم نشرها سنة 2000:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة والإفصاح المالي الشامل، كما تهدف إلى التعرف على مدى قوة أو ضعف هذه العلاقة بين المتغيرين في حالة الملكية العائلية لرأس مال الشركات وفي حالة الملكية غير العائلية لرأس مال الشركات، بالتطبيق على عينة متكونة من (174) شركة مدرجة في بورصة هونغ كونغ، 87 شركة تم أخذها خلال سنة (1993) و87 شركة تم أخذها خلال سنة (1994).

بعد المعالجة الإحصائية للبيانات توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

وجود ارتباط معنوي بين نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة والإفصاح المالي عند نسبة دلالة إحصائية ($p < \%05$) ، كما أن نموذج الدراسة معنوي ($F\text{-value} = 6{,}184,\ p < 0.01$)، والقدرة التفسيرية له مقبولة، بحيث أن معامل التحديد يساوي ($r^2 = 0{,}30$)، مما يدل على أن نموذج الدراسة يفسر التغير في الإفصاح المالي بشكل مقبول بنسبة (30%).

معامل الإنحدار لمتغير نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة إيجابي ودال إحصائياً (ß1 = 0.279 p < 0.01)وهذا المعامل خاص بإجمالي العينة (174 شركة)، ما يعني أن ارتفاع نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة له إرتباط وعلاقة واضحة بتسببه في الارتفاع في الإفصاح المالي الشامل.

وبالنسبة لتأثير الرقابة العائلية على العلاقة بين نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين مجلس الإدارة والإفصاح المالي، فإن معامل الانحدار لهذا المتغير ظهر سلبي ولكنه دال إحصائياً [ß3(FC-RIND) = -0,267, p < 0.01] ،ما يعني بأن العلاقة بين النسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة والإفصاح المالي الشامل تكون ضعيفة في حالة الرقابة العائلية للشركات، والدليل على ذلك أن معامل إحدار متغير نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة بالنسبة لعينة الشركات الخاضعة للرقابة العائلية (136 شركة) سلبي وغير دال إحصائياً (ß1= - 0,011) ، أما معامل إنحدار متغير نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة بالنسبة لعينة الشركات غير الخاضعة للرقابة العائلية (38 شركة) إيجابي ودال إحصائياً (ß1 =0,515 p< 0.01) ، كما أن معامل التحديد في حالة الرقابة غير العائلية للشركات (r^2= 0.516) أكبر من معامل التحديد في حالة الرقابة العائلية للشركات (r^2 = 0.402)، وهذا يشير إلى أن العلاقة الإيجابية بين متغيري نسبة المدراء المستقلين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة والإفصاح المالي الشامل تكون قوية في حالة الرقابة غير العائلية للشركات (Non-Family Controlled Companies) ، والعكس في حالة الرقابة العائلية للشركات أين تكون العلاقة ضعيفة، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة(John J.Forker 1992).

3. دراسة أجريت من طرف**Khaled Samaha & Al** تم نشرها سنة 2015 :

تطرقت الدراسة إلى موضوع أثر خصائص كل من مجلس الإدارة (حجم المجلس، تركيبة المجلس، الإزدواجية) ولجنة التدقيق على الإفصاح الإختباري، وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد العوامل الكامنة أو المحتملة التي تتحكم في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والإفصاح الإختياري، ولهذا الغرض إختبر الباحثون ستة عناصر يفترض بأنها تضبط وتتحكم في العلاقة بين مجلس الإدارة، لجنة التدقيق والإفصاح الإختباري، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- طريقة الإفصاح.
- الموقع الجغرافي للبلد الذي تم فيه إجراء الدراسة.
- المفسرات المستخدمة في قياس كل من: حجم مجلس الإدارة.
- تركيبة المجلس.
- لجنة التدقيق.

لتحقيق هدف الدراسة تم أخذ 64 دراسة تم إنجازها في الفترة ما بين (1997 – 2013)، توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة وتركيبة المجلس ولجنة التدقيق لهم علاقة معنوية وإيجابية مع الإفصاح الإختباري، أما متغير الإزدواجية في مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة له أثر سلبي ومعنوي على الإفصاح الإختياري بالنسبة للدراسات التي تم إجراؤها قبل سنة (2002) أما بعد هذه الفترة فالنتيجة كانت أن العلاقة غير معنوية بين المتغيرين بالنسبة لنتائج الدراسة المتعلقة بتحديد العوامل التي تضبط

العلاقة بين كل من: حجم مجلس الإدارة، تركيبة المجلس، لجنة التدقيق، متغير الإزدواجية من جهة ومستوى الإفصاح الإختياري من جهة أخرى، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الموقع الجغرافي للبلد الذي تم فيه إجراء الدراسة يتدخل في ضبط العلاقة بين: حجم مجلس الإدارة وتركيبته والازدواجية من جهة ومتغير الإفصاح الإختياري من جهة ثانية؛ نوعية الإفصاح الإختياري وطريقة الإفصاح ومستوى حماية المستثمرين كلها تتدخل في ضبط العلاقة بين متغير الازدواجية ومتغير الإفصاح الاختباري.

4.دراسة **Abdullah .Al MUTAWAA & Aly M HEWAIDY** سنة 2010 بعنوان "مستوى الإفصاح ومدى امتثاله لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS:دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية

تناولت هذه الدراسة مدى امتثال المؤسسات الكويتية لمتطلبات الإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم مؤشر يتضمن 101 بند خاصة بـ 12 معيار محاسبي دولي (IAS1، IAS10، IAS14، IAS16، IAS18 IAS21، IAS23، LAS24، IAS27، IAS28 ،IAS32،IAS34)، وتم تطبيقه على 48 مؤسسة. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر بـ 69٪، وأن نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصا

المطلب الثالث: التعليق عن الدراسات

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح أن العديد من الباحثين اعتمدوا في دراساتهم على مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات، مع ضرورة تكييف هذا المؤشر والبيئة التي أجريت فيها الدراسة وذلك بحذف أو إضافة بعض البنود. كما اتضح من الدراسات السابقة أن معظمها تناولت الأثر بين معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) وجودة القوائم المالية من خلال مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المالية المفصح عنها، بالإضافة إلى مدى خلو القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية من ممارسات إدارة الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة تمت في دول أجنبية تختلف من ناحية الطابع الاقتصادي والمؤسساتي عن الدول العربية. وفي هذا المجال، فإن الدراسات العربية والوطنية تعتبر قليلة جدا، وإن وجدت فإنها تركز على جانب الخصائص النوعية للمعلومة المالية من الجانب النظري وأهملت الجانب المتعلق بمدى صدق الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها مساهمة مثمرة تم إجراءها في البيئة الجزائرية، بالإضافة إلى أنها ركزت على جانبين مهمين يتعلقان بتحديد جودة القوائم المالية هما الخصائص النوعية للمعلومة المالية ومدى صدق بيانات القوائم المالية (خلوها من ممارسات إدارة الأرباح). ويعتبر هذين الجانبين من أكثر الطرق استخداما لقياس أثر اعتماد معايير التقارير المالية على جودة القوائم المالية من طرف معظم الباحثين.

بالإضافة إلى ما سبق، فمحددات بيئة الأعمال الجزائرية لا تسمح بتطبيق طرق أخرى لقياس جودة القوائم المالية، كطريقة الملاءمة التي تعتمد على عوائد الأسهم لأنها تتطلب توفر سوق مالي نشط مع عدم توفر دراسات سابقة كافية في هذا المجال يمكن الاعتماد عليها؛ أما طريقة البنود الخاصة في القوائم المالية فهي طريقة صعبة القياس نوعا ما لأنها تركز على الجانب الجزئي للجودة وتهمل الجانب الكلي أو العام.

الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات سابقة تناولت موضوع العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي خاصة في الدول المتقدمة لأن بيئاتها تسمح بإجراء مثل هذه الدراسات، وقد بدأ الإهتمام بهذا الموضوع من طرف الباحثين منذ الفصل بين الإدارة والملكية لرأس المال ، ولكن الإهتمام بشكل كبير بهذا النوع من الدراسات إنتشر على مستوى الدول الأجنبية والدول العربية بسبب حدوث تغيرات وتطورات هامة في الإقتصاد العالمي، على غرار وقوع عدة فضائح وأزمات مالية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ومن

أهمها فضيحة شركة أنرون للطاقة سنة 2001

وتعتبر دراسة كل من (Jensen & Meckling) من أهم الدراسات النظرية المرجعية التي تبين وجود علاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي، لذلك اعتمد عليها العديد من الباحثين في دراساتهم التطبيقية لإثبات مدى وجود هذه

العلاقة في الواقع.

وبالرغم من توصل بعض الدراسات السابقة إلى نتائج بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وإيجابية بين بعض آليات نظام حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي في بعض الدول، إلا أن أغلب هذه الدراسات أجمعت نتائجها على أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين آليات نظام حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، وفيما يلي تلخيص لأهم هذه الدراسات.

الفصـــل الثاني :

الجانب التطبيقي

المبحـــــث الأول :نشأة صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء

- **المطلب الاول: لمحة تاريخية عن صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالترخيم "ص.ا.ع.ا" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادي الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992 والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي مع بقاء تسيير الغير الأجراء من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والنسبية لتعويضات الاجتماعية (المرض والأمومة والعجز والوفاة)، كما يقوم الصندوق الوطني للتقاعد بتسيير تقاعد العمال الغير اجراء.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في 15 ماي 1193 والمتضمن الصلاحيات وتنظيم وسير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. في جوان عام 1995 دخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء حيز الخدمة بالتكفل بعمليات التحصيل بعدما كانت تحت تسيير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء. و بموجب قرار وزاري مؤرخ في 18 يناير 1997 متضمن التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ليتم بعد ذلك و بموجب القرار الوزاري رقم 002 المؤرخ في18/12/1997 و الذي يقر الهياكل التنظيمية و صلاحيات و مهام الصندوق وفي عام 1990 شرع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بالتكفل بجميع المهام الموكلة له قانونا من مهامه تسير الأخطار المنصوص عليها في قوانين الضمان الاجتماعي ، كما يتمتع الصندوق الشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و يخضع في علاقته مع الآخرين للتشريع التجاري أن القانون التجاري وكذا للقوالين و التنظيمات سارية المفعول.

- **المطلب الثاني: البطاقة التقنية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**

بطاقة تقنية عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء الوكالة الولائية لعين تموشنت.

الاسم: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وكالة عين تموشنت.

عنوان المقر الاجتماعي: شارع العربي بن مهيدي مركب الديوان الترقية والتسيير العقاري طريق وهران.

-الهاتف 01 58 79 043

-فاكس: 15 17 79 013

اسم ولقب المدير باطلي الجمعي

النشاط الأساسي: الحماية والضمان الاجتماعي (تسير الادعاءات والتأمين الاجتماعي والتقاعد للفئات المهنية الغير المأجورة).

الامتيازات والمخاطر المؤمنة من قبل الصندوق:

- ✓ التامين على المرض.
- ✓ التامين على الأمومة.
- ✓ التأمين على الوفاة.
- ✓ التأمين على العجز.
- ✓ التامين على التقاعد.

الهيئات الإدارية للوكالة:

- المدير الولائي للوكالة.
- خلية الإصغاء والمتابعة.
- المديرية الفرعية للتحصيل والمراقبة والمنازعات و تنقسم إلى:
  - ✓ مصلحة التحصيل المنخرطين« Service Cotisants».
  - ✓ مصلحة التسجيل «Service Immatriculations».
  - ✓ مصلحة المنازعات «Service Contentieux».
  - ✓ مصلحة المراقبة «Service Contrôle
- المديرية الفرعية للأداءات و تنقسم إلى :
  - ✓ مصلحة الاداءات الاجتماعية « Assurances Sociales »
    - ➢ التأمينات المرضية والأمومة
    - ➢ التأمينات عن الوفاة
    - ➢ التأمينات عن العجز
  - ✓ مصلحة المعاشات.
- مصلحة المالية والمحاسبة.

- مصلحة الموارد البشرية والوسائل العامة.
- مصلحة الإعلام الآلي وتنظيم المعلوماتية.
- مصلحة المراقبة الطبية.
- الشبـابيك المتخصصة.

- **المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء**

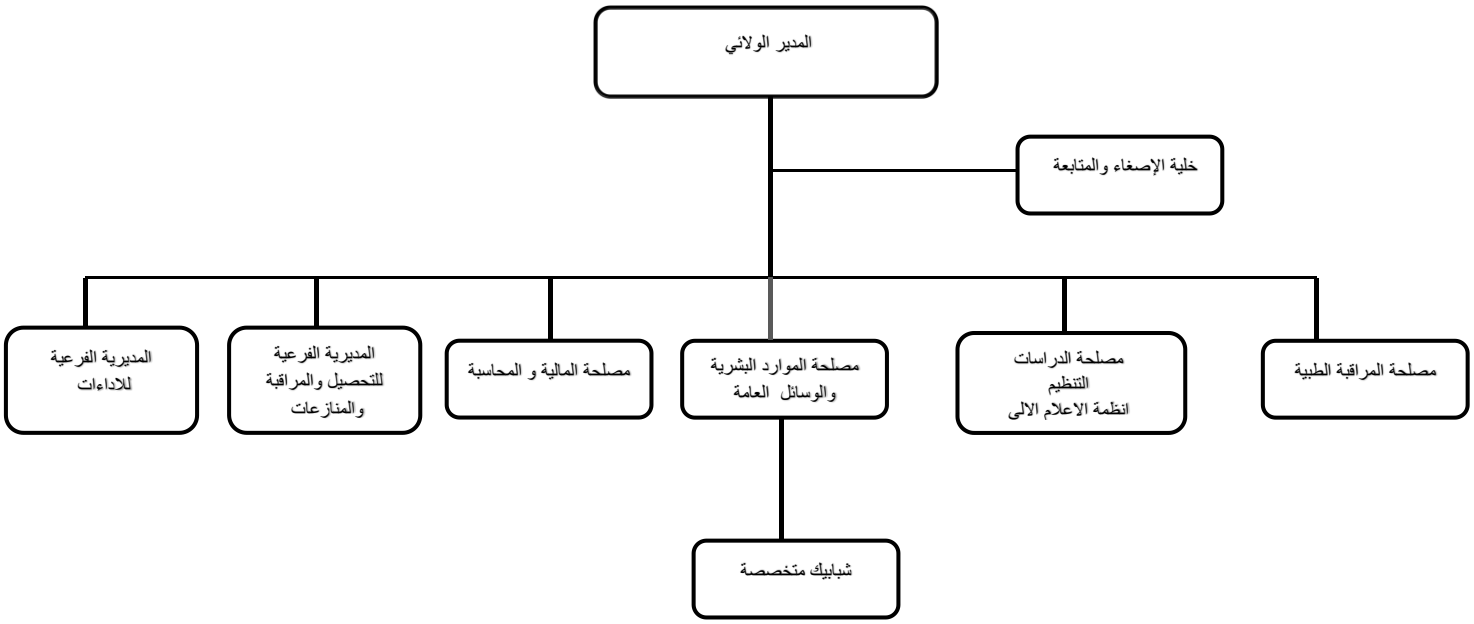

المبـــــــــــــــحث الثانـــــــــــــــــــي :الافصاح المحاسبي في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء

- **المطلب الأول: التحصيلات والنفقات**

1/التحصيلات:

يلزم وجوبا كل شخص يمارس نشاطا مهنيا شير ماجور مهما كان القطاع الانتساب إلى الضمان الاجتماعي لغير الأجراء على الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا غير ماجور ان يوجهوا إلى هيئة الضمان تصريحا بالنشاط في فرق 10 أيام الموالية للشروع في ممارسة النشاط عدم التصريح بالنشاط من طرف المكلف في الأجال المحددة، يترتب عنه غرامة قدرها5,000 دج تضاف إليها نسبة 20% على كل شهر من التأخر.

اشتراكات الضمان الاجتماعي لغير الأجراء:

عدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، يترتب عله زيادة قدرها 5% من مبلغ الاشتراكات المستحقة وترفع بنسبة 1% عن كل شهر تأخير. يرتكز الإشتراك على أساس سنوي مصرح به من طرف المكلف في أجال اقصاء 31 جانفي من السنة المعنية والذي لا يمكن أن يقال عن المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون ولا يتجاوز 20 مرة المبلغ السنوي لهذا الأجر.

تحدد نسبة الاشتراك 15% من الأساس المذكور أعلاه موزعة:

- ✓ 7.5% بعنوان التأمينات الاجتماعية
- ✓ 7.5% بعنوان التقاعد.

في حالة عدم التصريح بأساس الاشتراك من قبل المكلف، يمكن وبصورة مؤقتة تحديده على أساس الاشتراك للسنة السابقة من طرف هيئة الضمان الاجتماعي.

الأساس السنوي للاشتراك للسنة الأولى للانتساب، يحدد بالمبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى.

الاشتراك مستحق من أول جانفي وإلى غاية قبل 30 جوان من نفس السنة وإستثناءا قبل 30 سبتمبر من كل سنة مدنية بالنسبة للأشخاص غير الأجراء والذين يمارسون نشاطا فلاحيا. هـ إذا وقع الانتساب خلال السنة المدنية، يكون الإشتراك مستحق الدفع يوم الانتساب وإلى غاية الأجال المحددة سابقا أما إذا كان الانتساب خارج هذه الأجال، فيكون مستحقا خلال 30 يوما الموالية هـ يمكن للمكلفين المدنيين الاستفادة من جدول لتسديد للاشتراكات السابقة

2/النفقات:

1.2.التأمين على المرض:

كل مؤمن منتمي للصندوق خلال فترة 15 يوم قبل تاريخ علاجه له الحق في الاستفادة من جميع إدارات العينية الثالية تشمل الأداءات الجنية شامين على المرض مايلي:

- العلاج
- العمليات الجراحية
- الأدوية
- الإقامة بالمصحات الخاصة
- الفحوص البيولوجية و الكهرود و غير المية و المجرافية و النظرية
- النظارات الطبية
- العلاج بالحمامات المعدنية و المتخصصة
- الأجهزة والأعضاء الاصطناعية
- إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء
- إعادة التاهيل المهني النقل بسيارات الإسعاف عندما تستلزم حالة العروض ذلك

2.2.التأمين على العجز:

يستهدف ما يلي:

منح معاش للمؤمن الذي يضطره العجز عن أداء عمله، و يخول هذا الحق في ظل نظام غير الإجراء للشخص غير الأجير الذي يمارس نشاطا لحسابه الخاص ويصاب بعجز كلي و نهائي غير قادر مطلقا على الاستمرار في ممارسة مهنته.

الحق في التامين على العجز يتم بناء على قرار المراقبة الطبية التي تثبت حالة العجز في أجل 45 يوم من تاريخ إيداع الطلب هـ بداية الانتفاع بمعاش العجز في اليوم الأول من الشهر الذي يلي الاعتراف بل العجز للمؤمن له اجتماعيا الحق في الطلب معاش العجز إذا لم يبلغ بعد سن الإحالة على التقاعد على أن يكون مسجلا في الضمان الاجتماعي منذ سنة على الأقل عند تاريخ المعاينة الطبية الأولى للمرض الحادث والإصابة الذي تسببت في العجز لا يعتقد بشرط السن إذا لم يستوفي المصاب بل العجز شرط مدة العمل للاستفادة من معاش التقاعد.

يحول معاش العجز عند بلوغ سن التقاعد بمعاش تقاعد يساوي مبلغه معاش العجز على الأقل وتضاف إليه عند الاقتضاء الزيادة عن الزوج المكفول.

يستفيد ذوي حقوق صاحب معاش العجز عقب وفاته من معاش عجز منقول إليهم هـ يقدر المبلغ السنوي لمعاش العجز بنسبة 80% من أساس الاشتراك والذي يرفع بنسبة 40% عندما يكون العاجز ملزما باللجوء إلى مساعدة الغير.

ملاحظة: كل استئناف للنشاط من قبل المصاب بالعجز قد يسبب له الحرمان من الحق في المعاش

3.2.التأمين على الوفاة:

التامين على الوفاة هو إفادة ذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا المتوفي من منحة تعرف بمنحة الوفاة.

من هم ذوي حقوق المؤمن له اجتماعيا

- ✓ الأزواج.
- ✓ الأولاد المكفولين.
- ✓ الأصول المكفولين.
- ✓ وفي حالة تعدد ذوي الحقوق توزع منحة الوفاة عليهم بأقساط متساوية.

كيف يحدد مبلغ رأسمال الوفاة

يدفع حالة تعدد ذوي الحقوق توزع منحة الوفاة عليهم بأقساط متساوية.

كيف يحدد مبلغ رأسمال الوفاة

يدفع مبلغ رأسمال الوفاة دفعة واحدة فور وفاة المؤمن له اجتماعيا ويقدر ب 12 مرة من مبلغ الأجر الشهري الأكثر نفعا المعتمد كأساس حساب الاشتراكات يستفيد ذوي حقوق صاحب معاش عجز أو معاش تقاعد من رأسمال وفاة يساوي المبلغ السنوي لمعاش العجز أو معاش التقاعد يستفيد ذوي حقوق صاحب معاش تقاعد في ضل نضام غير الجراء والذي استمر في ممارسة نشاطه غير المأجور يعد إحالة إلى التقاعد من رأسمال وفاة يساوي مبلغ أساس الاشتراك المصرح بت عندما يكون أكثر نفعا من مبلغ معاش التقاعد السنوي.

4.2.التامين على التقاعد:

لكل مؤمن اجتماعيا الحقوق في التقاعد المباشر، يضاف إليه مبلغ العلاوة للزوجة التي هي تحت كفالته والتي لا تمارس أي نشاط والمقدر ب 2.500 دج شهريا.

وللاستفادة من الحق في التقاعد المباشر يجب توفر شرط السن والمحدد ب 65 سنة للرجال و60 سنة للنساء و أن لا تقل مدة الاشتراك عن 15 سنة.

إن المبلغ السنوي للتقاعد لا يمكن أن يقل على 75 % من الأجر الأدنى المضمون. إن أساس حساب معاش التقاعد يتكون من متوسط وعاء أحسن عشر اشتراكات كما إن نسبة المعاش هي 2.5% سنويا على أن لا تتعدى نسبة 80%.

إن تاريخ حق الاستفادة من معاش أو منحة التقاعد يسري مفعوله بدايتا من أول يوم من الشهر الذي يلي تاريخ اداع الطلب لدى مصلحة المعاشات.

يتم كل فاتح ماي من كل سنة إعادة تقيم معاش التقاعد ومنحة التقاعد «Allocation de retraite et Pension de retraite»

في حالة وفاة المؤمن له يتم توزيع مبلغ المعاش على ذوي الحقوق حسب الحالة:

- ✓ في حالة وجود الزوجة فقط تستفيد هذه الأخيرة من نسبة 75 % من مبلغ المعاش

- ✓ في حالة وجود الزوج و أحد ذوي الحقوق المكفولين من الأبناء أواللأصول(أب أو أم المتوفى) تستفيد الزوجة من نسبة 50 % من المعاش و يستفيد البقية من 30.
- ✓ في حالة وجود الزوجة و اثنان أو أكثر من ذوي الحقوق، تستفيد الزوجة من نسبة 50 % من المعاش و تقسم نسبة 40 % مناصفة بين دوي الحقوق.
- ✓ في حالة عدم وجود الزوجة تقسم نسبة 90 % حسب الحالة، 45 % لما يكون ذوي الحقوق والولد الوحيد و30 % بالنسبة يستفيد منها الأصول

الاستفادة من الحق المنقول للتقاعد لا يخضع صاحبة إلى شرط السن.

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

FICHE D'IMPUTAION COMPTABLE

JOURNAL	193101-OPERATIONS DIVERSES
PIECE	000005
FOLIO	1
DATE	23/01/22
LIBELLE	CONST ABONN ADSL ALGERIE POSTE

COMPTE AUXILIAIRE	LIBELLE	GESTION	ARTICLE	DEBIT	CREDIT
626110	ABONNEMENT INTERNET INTRANET	10	23406	10000 ,00	
401100	FST31007ALGERIE TELECOM				10 000,00
	TOTAL GENERAL			10 000,00	10 000,00

من خلال هده العملية نلاحظ ان المحاسب يقوم بالإفصاح عن تكلفة انترنت اتصالات الجزائر بتطبيق نظام محاسبي المالي الجديد

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

FICHE D'IMPUTAION COMPTABLE

JOURNAL	123101-BANQUE RECETTES
PIECE	000005
FOLIO	1
DATE	23/01/22
LIBELLE	REG. AB. ADSL ALG POSTE CHQ N°3208031

COMPTE AUXILIAIRE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
40110	FST31007ALGERIE TELECOM	10000 ,00	
512314	BANQUE BDL		10 000,00
	TOTAL GENERAL	10 000,00	10 000,00

من خلال جدول الثاني يقوم محاسب بدفع فاتورة الانترنت للاتصالات الجزائر قيمتها عشرة الاف دينار جزائري عن طريق البنك

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

401100-FST31007 -ALGERIE TELECOM EXERCICE 2022

DATE	JOURNAL	FOLIO	N°LIGNE	PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
23/01/22	193101	1	44	000005	CONSTABONN ASDL ALGERIE POSTE		10 000,00
23/01/22	123101	1	22	000005	REG.AB.ADSL ALG POSTECHQN°3208031	10 000,00	
TOTAL (2)MOUVEMENT du 01/01/22 au 31/12/22						10000,00	10 000,00
CUMULS AU 31/12/22						10 000,00	10 000,00
SOLDE AU 31/12/22							0,00

هدا الجدول يوضح ان المؤسسة ليس عليها دين من طرف اتصالات الجزائر

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

512314- BANQUE BDL **EXERCICE 2022**

DATE	JOURNAL	FOLIO	N°LIGNE	PIECE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
					RECOUVERTURE	12 303 854 ,31	0,00
02/01/22	123101	1	1	000001	ENCAISSEMENT COSTA BANQUE	19 122 203,44	
05/01/22	123101	1	20	000002	REGL. FR PH P601202202 BN°04		4 380556,59
23/01/22	123101	1	23	000005	REG.AB.ADSL ALG POSTECHQN°3208031		10 000,00
07/0/22	123101	2	2	000017	REGLT FACTN°19/19CHN°4698760ONAAPC		17 312,12
08/03/22	123101	3	2	000004	REGLT FACTN°4698766 SARL STAR TONER		28 500,00
					TOTAL (5)MOUVEMENT du 01/01/22 au 31/12/22	19 122 203,44	4 436 368,71
					CUMULS AU 31/12/22	31 426 057,75	4 436 368,71
					SOLDE AU 31/12/22	26989 689,04	

هدا الجدول يوضح الايرادات و تكاليف و الرصيد المتبقي في البنك في نهاية السنة

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

FICHE D'IMPUTAION COMPTABLE

JOURNAL	113101-CAISSE RECETTE
PIECE	000001
FOLIO	1
DATE	02/01/22

LIBELLE	COMPTE LIBELLE	ARTICLE	DEBIT	CREDIT
ENCAISSEMENT COTISATION	530310 CAISSE RECETTE		2 081 243,50	
ENCAISSEMENT COTISATION	419530 RECETTE EN ATTENTE D'IMPUTATION CAISSE	11000		2 081 243,50
	TOTAL GENERAL		**2 081 243,50**	2 081 243,50

نلاحظ ان محاسب يقوم بعملية الايصال قام بها عملاء في صندوق الضمان الاجتماعي للغير الاجراء

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

FICHE D'IMPUTAION COMPTABLE

JOURNAL	123 101-BANQUE RECETTE
PIECE	000001
FOLIO	1
DATE	02/01/22
LIBELLE	ENCAISSEMENT COTISATION BANQUE

COMPTE LIBELLE	ARTICLE	DEBIT	CREDIT
512314 BANQUE BDL		19 122 203,44	
419512 RECETTE EN ATTENTE D'IMPUTATION BANQUE	11000		19 122 203,44
TOTAL GENERAL		**19 122 203,44**	**19 122 203,44**

يقوم المحاسب في هده العملية بدفع المقبوضات النقدية من طرف العملاء عن طريق البنك

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

FICHE D'IMPUTAION COMPTABLE

JOURNAL	193101-OPERATION DIVERS
PIECE	000001
FOLIO	1
DATE	05/01/22
LIBELLE	CONST FR PH P 1201902BN°4

COMPTE AUXIAIRE LIBELLE	GESTIONARTICLE	DEBIT	CREDIT	
	REPORT		4 380 556,59	0,00
406010 OPV31645 GHERIBI FATIHA				760 651,40
406010 OPV31622 SEMMAH RAFIA				340 717,20
406010 OPV31614 SADATE AMEL				36 556,63
406010 OPV31627 BACHIR BOUIADJRA KHADIDJA				184 801,65
406010 OPV31695 BERREZOUK CHAKIB				427 872,72
406010 OPV31927 HAI SOUAD				326 224,41
406010 OPV31667 BOUZIANE TAHAR BEKHEDA				256 734,33
406010 OPV31712 ZATLA BOUCHERA				148 721,71
406010 OPV31649 BENDEBICHE NABIL				257 555,12
406010 OPV31609 GEULATI MILOUD				6 298,46
406010 OPV31630 ZIGHMI RACHID				579 988,97
406010 OPV31737 CHELLAL SABAH				432 896,23
406010 OPV31618 BENREKIA SID AHMED				333 774,45
406010 OPV31616 MOKHTAR BENOUNANE MOUNIA				1 707,10
406010 OPV31694 LABDI NAFISA				234 815,99
406010 OPV31601 BELKHEIR MOKHTARIA				51 540,22
TOTAL A REPORTER				**4 380 556 ,59**

يقوم محاسب بالإفصاح عن تكلفة الموردين دانين للمؤسسة و هم موردون صيادلة في انتظار دفع مستحقاتهم

ALIOUA OTMANE

50/100 LOGTS CNEP

AIN TEMOUCHENT

FICHE D'IMPUTAION COMPTABLE

JOURNAL	193101-OPERATIONS DIVERSES
PIECE	000001
FOLIO	1
DATE	05/01/22
LIBELLE	CONST FR PH P601201902BN°4

COMPTE AUXILIAIRE LIBELLE	GESTION ARTICLE	DEBIT	CREDIT
	REPPORT	4 380 556,59	4 380 556,59
	TOTAL GENERAL	4 380 556,59	4 380 556,59

هدا الجدول يوضح دفع مستحقات الموردين الصيادلة

المطـــــلب الثالث: تقييم الافصاح

من حلال دراستنا للإفصاح المحاسبي في الفصل الاول ان عملية الافصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد دانتها ولكنها تهدف الى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتحاد القرارات فأهدافها ليست ثابتة و لكنها تتأثر بعدة عوامل منها _نوعية المستخدمين و طبيعة احتياجاتهم

لا بد ان تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين و الدين لهم مصالح مباشرة او غير مباشرة حيت يكون من طبيعي ان تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة

_الجهات المسؤولة عن وضع معايير الافصاح

تتمثل في الجهات المسؤولة عن تطوير و تنظيم و اصدار معايير حيت انها تختلف بالاختلاف مداخل تنظيم المحاسبي المعتمد.

و ذلك من حلال دراستنا تطبيقية للصندوق ضمان الاجتماعي الغير الاجراء لا حضنا بان هناك الافصاح المحاسبي في المؤسسة و ذلك من خلال تطبيق نظام المحاسبي المالي الجديد و الافصاح عن المعلومات الملية و القوائم المالية للدلك نشكر مدير المؤسسة القائم على هدا تسيير الجيد و على تطبيق الافصاح المحاسبي في الصندوق الضمان الاجتماعي للغير الاجراء

خاتـــــمة عامـــة

وفي الختام يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو الإنتاج النهائي لوظيفة المحاسبة والذي يتم من خلاله إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من أثر على القرارات المتحدة من خلال توفيره المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت المناسب عن طريق القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات وترشيدها، وتتحدد متطلبات الإفصاح وفقا لمستخدميها من الهيئات والمهنيين سواء محليين أو دوليين، ولعل شركات المساهمة هي الشركات الأكثر إفصاحا من غيرها نتيجة تركيبتها القانونية التي تلزمها بتوفير المعلومات اللازمة للمساهمين الحاليين والمرتقبين، إضافة إلى التزامها بمستوى أعلى من الإفصاح إذا كانت مسجلة في البورصة هدف دعم وتحقيق استقرارها. تنظر العديد من المؤسسات إلى أن الإفصاح المحاسبي وسيلة للاتصال بالعالم الخارجي لذا تسعى من خلاله إلى إظهار الوضعية الحقيقية للمؤسسة والتوجهات المستقبلية بكل مصداقية، في حين تنظر إليه بعض المؤسسات الأخرى

بنوع من التحفظ وذلك بدافع السرية.

. اختبار الفرضيات:

– بالنسبة للفرض الأول: يعتبر الافصاح المحاسبي المالي تقنية تستخدم في المؤسسة من اجل ترجمة مختلف العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذي القرار وتحقق أهداف المؤسسة باعتبارها تطبق معايير المحاسبة الدولية، هو عبارة على تقنية يتم من خلالها ترجمة أعمال المؤسسة في شكل سجلات ودفاتر تحتوي على القوائم المالية المترجمة في تقارير مالية يستفيد منها العديد من المستخدمين في معرفة مستوى المؤسسة واتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة في زيادة المساهمين وكسب ثقة المستخدمين لقوائمها وهذا ما يثبت صحة الفرضية

بالنسبة للفرضية الثاني: كفاءة الإفصاح المالي و اثره في صناعة القرار، بما أن القوائم المالية تكون

مطبقة على أساس مبادئ محاسبية دولية فإنها تكون على مستوى عال من الشفافية وأكثر دقة وموثوقية وبالتالي يكون الإفصاح شامل في القوائم المالية وبالتالي يعتبر كآلية لمعرفة مستوى المؤسسة وأداءها المالي.

بالنسبة للفرضية الثالث: تتمتع المعايير الدولية أهمية كبيرة هذا بتطبيق نظام محاسبي واحد على المستوى الدولي، إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد من درجة الشفافية في عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية كما

أنها تجلب الكثير من الفرص التي لم تكن من قبل (مستثمرين محليين وأجانب، زبائن جدد...الخ)؛

إلا أن الافصاح المحاسبي في القوائم المالية اداة تعمل على حالة مستخدميها من ناحية وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات، وتمكينهم من اتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية؛

– إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية هو نقطة البداية للمستثمرين هذا من خلال المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية وفقا لمبادئ المعايير المحاسبية الدولية؛

– يشكل النظام المحاسبي المالي تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي كما اله يسمح بتقديم الوضعية المالية للمؤسسة بكل شفافية؛

– تأثر الاختلافات في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها مباشرة على مستخدميها، هذا لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل لهذا يجب أن تكون القوائم المالية المعروضة تقوم على أسس

ومبادئ عامة لتمكن من الاستفادة منها؛

– تعد المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومة المحاسبية لأهدافها، بالإضافة إلى استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم

المالية؛

– يتوافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية والمعلومة المالية؛

– تهدف معايير المحاسبة الدولية والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، وذلك بتوفير معلومات شفافة وتتمتع بالثقة اللازمة ومقبولة عالميا.

نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال نتائج نجد إن المؤسسات تقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح عن القوائم المالية وهذا يدل على مواكبة العصر والتطورات الحاصلة على مستوى المحاسبة والمالية الدولية وبالتالي تطبيق

معايير محاسبية دولية.

– إن المؤسسات الحكومية تقوم بالإفصاح عن المعلومات في قائمة الدخل دون أي لبس أو تضليل فهي تطبق الإفصاح الشامل وعلى هذا الأساس فان القرارات المتخذة من طرف أصحاب الاهتمام من أفراد عينة الدراسة في البنوك ذات السلة بالمؤسسة وأيضا من طرف موظفي المؤسسة بالمعلومات المحاسبية المفصح عنها في قائمة الدخل يكون دقيق وحيد لان هناك قدر كبير من الحقائق في هذه القائمة المعدة من طرف المؤسسة على عكس المؤسسات الخاصة تقوم بالتحايل على مصلحة الضرائب خاصة في هذه القائمة؛

– أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في القوائم المالية سيكون له أثار

ايجابية خصوصا على الأسواق المالية والبورصات، وبالتالي تنعكس أثاره على أداء المؤسسات في الاقتصاد من ناحية

وتحسين إدارتها وكفاءتها وزيادة قدرتها التنافسية من ناحية أخرى؛

– من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن معظم أراء الموظفين أو المتعاملين مع المؤسسة يميلون إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجعل الإفصاح يكون شامل في جميع قوائم المؤسسة ورفع درجة الموثوقية في قوائمها المالية .

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

على الدولة فرض مزيد من الرقابة على المؤسسات من اجل إجبارها على الإفصاح الشامل والكافي للمعلومات المحاسبية في جميع المجالات حتى إن لم تستفد من الدخول للبورصة؛

– على المؤسسات تقديم دورات تدريبية على المعايير المحاسبية الدولية بغية تأهيل مواردها البشرية بما يضمن مزيدا من حسن تطبيق المعايير وتحقيق الرفع المستمر في شفافية المعلومات والمفصح عنها؛

– على المؤسسات الحكومية والخاصة بذل مجهودات كبيرة لتوصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو طلاب جامعات من اجل الاعتماد عليها في البحوث والدراسات العلمية ؛

إعطاء صورة صادقة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء تعلق الأمر بالأمور الداخلية أو الخارجية؛

كما نستخلص ان جودة القوائم المالية تعكس جودة الافصاح المحاسبي من خلال زيادة المصداقية و الثقة في مخرجات نظام المحاسبي و حاصة في ضل تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي من اجل تطوير الافصاح المحاسبي و الرفع من وتيرة الاقتصاد الوطني و ترقية السوق المالية المحلية و تهيئة المناخ المناسب للمستثمر الاجنبي بمعنى ان الوصول الى تحقيق جودة القوائم المالية تعتمد على نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي و التي يكلفها تطبيق السليم للمعايير تقارير المالية الدولية ,على اعتبار انها في تطور دائم حسب مستجدات البيئة المحيطة.

افاق الدراسة

تناولت هده الدراسة موضوع اتر الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير الدولية للاعداد التقارير المالية و تطبيق واقعها في صندوق ضمان الاجتماعي للغير الاجراء كما يمكن دراسة عينة من مؤسسات الجزائرية للتحديد الاتر من وجهة نظر المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية

في هدا الصدد يمكن اقتراح مواضيع دات صلة بموضوع الافصاح و هما

_دور القياس المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

_دور الافصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاقتصادية

قائـــمة المراجـــع

1_الكتب

- عبد الغني دادن عبد الوهاب دادن المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي الدولي
- الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر جامعة ورقلة 2011
- جودة تقارير المالية سنة 2009
- معايير تقارير المالية دولية سنة 2013
- درجة الافصاح و التحقظ في القوائم المالية سنة 2013
- مستوى الافصاح و مدى امتثاله للمعايير التقارير المالية الدولية

2- المجلات والجرائد

- جريدة الرسمية العدد 74 ص 3